

سنى الخطيب | Sena Khateeb*

"قطر: دراسة في السياسة الخارجية"

"A Study on the Foreign Policy of Qatar"

عنوان الكتاب: قطر: دراسة في السياسة الخارجية.

المؤلف: زهير المخ.

سنة النشر: 2019.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عدد الصفحات: 295 صفحة.

* باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

مقدمة

تتحدى دولة قطر، بسياساتها الاستباقية ونمط قراراتها الدبلوماسية، أدبيات العلاقات الدولية الكلاسيكية التي لا تملك رصيماً كبيراً لتفسير نموها السياسي وعودها الإقليمية، وهي التي لا تتعدى مساحتها 12000 كيلومتر مربع، ولا يتجاوز عدد مواطنيها 15 في المئة من مجموع ساكنيها.

لطالما كان يُنظر إلى الدول التي تشبه قطر بجغرافيتها أو ثقافتها في ديموغرافيتها، باعتبارها فواعل ثانوية، لا تملك سوى التقليد والتأثر بسياسات الدول الكبرى الإقليمية والعالمية؛ ولكن أوجدت قطر لنفسها دوراً إقليمياً فاعلاً في الشرق الأوسط، ومكانةً دولية تختلف عما تقدّمه المقاربات التقليدية. ويثير كل ذلك الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وفهمها، وإدراك حدود تأثيرها، ومن ثم دراسة تاريخها، والنظر في حاضرها، ومحاولة استشراف مستقبلها.

قطر دولةٌ صغيرة، تحاول أن يكون لها تأثيرٌ بين لاعبين كبار في ملعبٍ سياسي واسع ومعقد، تدفعها استراتيجيات طموحة، وتكتيكات يرسمها صنّاع القرار بعناية، وهم مدركون تماماً بحجم الواقع وتحديات المحيط. ومن ثم، كانت الدبلوماسية القطرية تتأرجح بين الوساطة وتقديم المساعدات الإنسانية، والعلاقات الاقتصادية والاستثمارات الذكية.

يأخذ زهير المخ، في كتابه هذا، على عاتقه مهمة فحص السياسة الخارجية القطرية، فيبدأ بالتأسيس التاريخي، لينتقل إلى قراءة الأحداث التي حوّلت هذه الدولة الصغيرة إلى فاعلٍ مهمٍّ ذي مكانة لا يستهان بها إقليمياً ودولياً، مؤكداً فرادة هذا النموذج وطموح صنّاع القرار فيه.

أطروحات الكتاب

يقسّم زهير المخ كتابه قطر: دراسة في السياسة الخارجية، مقدمة وقسمين، تندرج ضمنهما ثمانية فصول. ويستهلّه بمكانة قطر على المسرح العالمي وسياساتها الخارجية، طارحاً السؤال التالي: "كيف تمكنت هذه الدولة ذات الرقعة الجغرافية الصغيرة من ممارسة سياسة خارجية نشطة؟" (ص 9)؛ ومتسائلاً أيضاً عن المعطيات التي سمحت لدولة صغيرة حديثة الاستقلال، مثل قطر، أن تتحول إلى لاعبٍ أساسي وفاعل لا غنى عنه إقليمياً ودولياً. فقطر تشكل تحدياً للمقاربة الكلاسيكية التي تختزل حقل السياسة الخارجية في سلوك الدول الكبرى، باعتبارها أمودجاً لدولة حصلت، بسبب رؤيتها وسلوكها العقلاني، على اعتراف دولي بدورها الإقليمي والدولي، معتمدةً على

سياسة التآرجح إقليمياً والانحياز إلى القوى الكبرى دولياً. وللإجابة عن هذا السؤال، والتعمق في صلب السياسة الخارجية القطرية ودينامياتها، ومحاولة تفسير صعود قطر على الساحتين الإقليمية والدولية، يعتمد الكتاب منحنيين: تقليدي مونوغرافي في قسمه الأول، يرسم فيه ملامح النشأة التاريخية ويؤصل لفهم الحاضر القطري، وفي قسمه الثاني يقدم قراءة للأحداث التي حوّلت قطر من دولة صغيرة إلى لاعب فاعل ومؤثر.

يُعدّ القسم الأول من الكتاب مدخلاً لفهم القسم الثاني، فيشرح بدايات الدولة القطرية ووصول أسرة آل ثاني إلى مقاليد الحكم فيها، فتبرز سياسة تعظيم الأمن والاستقلال الذاتي منذ الحقبة الأولى لتاريخ الدولة، ثم نراها تتكرر في غالبية سياسات قطر وتوجه جمّ قراراتها. وفي ظل السعي للتمايز من السعودية ورفض الهيمنة الخارجية عليها، دعمت بريطانيا طموحات القطريين في إنشاء هوية كيانية ذاتية ومستقلة، هي دولة قطر. ولهذه الدولة سماتٌ مميزة يشرحها الفصل الثاني، منها الطبيعة الساحلية الصحراوية للبلاد، والاحتياطي الضخم من الغاز الطبيعي الذي يفوق احتياطيها من النفط، والقوة المالية الكبيرة المقرونة بقطاعٍ مصرفي غني ومزدهر. أما عن سمات قطر الاجتماعية، فنرى تدنياً ملحوظاً في عدد مواطنيها وقلة نسبية لوجودهم في سوق العمل مقارنة بالوافدين، إضافةً إلى الحضور الواسع للقبيلة باعتبارها المكون الأساسي للبنية الاجتماعية القطرية. ولكن الحضور القوي للهوية القطرية الوطنية الجامعة حال دون طغيان الانتماءات الجزئية الهشة أو تأثيرها في الولاء للدولة. وترافق التشديد على هذه الهوية الوطنية مع نقلة اقتصادية مدروسة، حاولت (وتحاول) فيها قطر استشراف المستقبل والتهيؤ لمرحلة ما بعد النفط والغاز عبر التركيز على رأس المال البشري، وما يترتب على ذلك من إنفاقٍ على التعليم ودعمٍ للمعرفة وتشجيعٍ على الابتكار.

ويحتاج فهم خيارات قطر وسياساتها إلى وعيٍ بتموقعها الإقليمي؛ فهي جزءٌ من الشرق الأوسط، وعضوٌ في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد دفع هذا التموقع بصانع القرار القطري نحو محاولة التمايز والتأثير إقليمياً، سواء من حيث محاولة فرض نوعٍ من الوجود الإقليمي عبر التدخل في ليبيا وسورية، أو موازنة العلاقات مع القطبين المتنافسين، السعودي والإيراني. والمشارك في سياسة قطر الإقليمية هو جوهرية الحفاظ على أمنها والرغبة في تعزيز نفوذها، وهو ما يبرر توجهها نحو أفريقيا عن طريق مشاريع مشتركة ومساعداتٍ اقتصادية. ويدفع بنا هذان الهدفان نحو النظر في نمط التحالفات الخارجية القطرية التي يتوسع فيها الباحث في الفصل الرابع (الأخير) من القسم الأول؛ فموقع قطر الإقليمي ألقى بضغوطاتٍ جيوسياسية عليها، دفعتها إلى تعزيز تحالفاتها وتوطيد

استقلاليتها وتصدّت للهيمنة السعودية في محاولة لإثبات مكانتها ودورها الإقليميين. ونستشف ذلك من خلال التوظيف البراغماتي ودعم تيار الإسلام السياسي المناوئ تقليدياً للوهابية السياسية في السعودية، وتدخّل قطر في سورية واليمن ومصر لصالح جهات معارضة للمملكة، لتحقيق أهداف منافسة لها. أما فيما يخص إيران، فقد حافظت قطر على علاقة ودية معها، على الرغم من الاختلاف بين مواقف البلدين في بعض القضايا الإقليمية في المنطقة. وقد ساهمت في هذا التقارب عناصر ثلاثة، هي: وعي قطر بالمعطيات الجيوستراتيجية وقوة إيران إقليمياً وعالمياً، ونفي قطر الطابع الطائفي في الصراع الخليجي - الإيراني واعتباره خلافاً سياسياً فحسب، وجهوية أهدتها قطر للتوسط في حوار عربي مع إيران. أما فيما يخص إسرائيل، فقد عكست سياسات قطر استقلالية صانع القرار القطري؛ ففي الوقت الذي كانت فيه قطر داعمةً للحق الفلسطيني في تحقيق المصير، دفعت بها أوسلو إلى إعادة تقييم مواقفها، انطلاقاً من تموقعها الإقليمي وحققها السيادي في ترتيب أولويات سياستها الخارجية، ومع ذلك لم تتوان قطر عن انتقاد إسرائيل، ومن ذلك موقفها خلال حرب غزة عام 2014. وتتمسك حتى اليوم بمساعي إيجاد حلٍ عادل للقضية الفلسطينية عبر مطالبة المجتمع الدولي بحل الدولتين.

يستنتج المخ في نهاية كتابه ما يسميه "عصر القطب القطري". إضافةً إلى ما سبق ذكره، اعتمدت الدبلوماسية القطرية طيفاً من التحالفات المعقدة والمتناقضة أحياناً ضمن سياستها، فتوسطت في عدة نزاعات إقليمية في اليمن ولبنان وفلسطين والقرن الأفريقي ودارفور. ولم تكن الوساطة هدفاً في حد ذاتها، بل كانت أداةً للحفاظ على الأمن القطري وتوسيع دائرة النفوذ، وهو ما يتبين لنا من تنامي المكانة القطرية التي تستند إلى مقاربة تدخل ضمن "سياسة الهوية"، في ظل اختلال ميزان القوى الثقافي في غير صالح السعودية. ويمكن الاستدلال على نمو القطب القطري من خلال خمسة عوامل: أولاً، إقرار قطر بوجود فواعل ثانوية وسيطة ما بين الدولة والمجتمع مؤكدةً بذلك مبدأ التعددية الثقافية. ثانياً، الوساطة القطرية المنفتحة التي تعتمد في أساسها على مبدأ التسوية في المجتمعات غير المتجانسة. ثالثاً، تحقيق هيمنة ثقافية عبر سرديات قناة "الجزيرة" التي ساهمت في خلق وعي وصناعة حبكة ثقافية تهرمت فيها على النظام الإعلامي الإقليمي. رابعاً، طورت قطر مفهوم "إعادة بناء المجتمعات" عبر الاهتمام المكثف بالتعليم والحوارات والمساعدات الاقتصادية المستدامة، والمساهمة في إنتاج نخب معرفية متعلمة تشارك في تغيير قواعد اللعبة. وأخيراً، منهج الدفع القطري نحو الحوار لحلحلة

علاقاتها بالولايات المتحدة، وتعدّ قطر اليوم موطئاً لإحدى أكبر القواعد الأميركية خارج الولايات المتحدة. وتؤمّن هذه العلاقة لقطر ضماناً أمنياً لدولة صغيرة وسط بيئة مضطربة، الأمر الذي "منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة ودينامية، وأتاح لها مرونة أكبر في التحرك" (ص 142). ولم تكتفِ قطر بالحليف الأميركي، بل سعت إلى توسيع مصادر غنائها الأمني عبر تحالفات مع دول مثل فرنسا وبريطانيا وتركيا. ويجدر التنبه إلى أن هذه العلاقات الثنائية، وعلى رأسها علاقة الدوحة بواشنطن، لم تحل دون استقلالية الموقف والقرار القطريين، حتى وإن كانا يتعارضان مع مصالح أميركا أحياناً.

يؤسس القسم الأول أرضية خصبة وصلبة قبل الخوض في مرتكزات القوة القطرية في القسم الثاني. وتنطوي هذه القوة القطرية على جانبين؛ ففي الفصل الخامس، يناقش المؤلف مرتكزات القوة العسكرية القطرية، التي تنطوي على مفارقتين: من جانب، توشي ديموغرافية قطر الضئيلة بصعوبة خلق توازن إقليمي عسكري، ولكن على الجانب الآخر، تملك قطر جيشاً يشبّهه المخ بـ "إسبرطة الصغيرة" لقوّته العسكرية المتمثلة بالقوات البرية والبحرية والجوية. وتعتمد قطر، لتحقيق نوع من الردع والتوازن، مفهوم الحرب الذكية، فتجمع ما بين التفوق المعلوماتي والإلكتروني والسلاح المتطور من جهة، والمنظومة المعقدة من أجهزة الاختراق والتنصت والتشويش من جهة أخرى. وما لا يمكن لقطر تحقيقه عسكرياً يُستعاض عنه بالدبلوماسية الاقتصادية التي يتناولها المخ في الفصل السادس، ففي ظل سعيها لنيل اعتراف إقليمي ودولي، والحفاظ على أمنها، اعتمدت قطر سياسة "التبادلية الواقعية" التي تقوم على جعل نفسها عاصمةً لا غنى عنها لبعض أهم الفاعلين في العالم عبر تصدير الغاز لهم، ومن ثم، فهي تربط استقرار هذه الدول بأمن قطر واستقرارها. بعبارة أخرى، تقوم الدبلوماسية القطرية على مبدأ مقايضة المنفعة الاقتصادية بأمن قطر. وتتسع هذه الدبلوماسية الاقتصادية لتشمل استثمارات خارجية حكومية وخاصة، ومساعدات مالية تتوجه غالبيتها نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا يمكن فهم هذه الدبلوماسية بمعزل عن الخطوط العامة للسياسة القطرية القائمة على تثبيت المكانة الإقليمية والدولية، وترسيخ العلاقات الجيدة لمواجهة الأخطار الإقليمية المحتملة والحفاظ على الأمن والاستقرار في خضم محيط مضطرب ومتقلب.

ويفضّل الفصل السابع في كيفية تعامل قطر مع هذه الاضطرابات، من حيث التحديات التي تواجهها من طرف اللاعبين الأبرز على الساحة الإقليمية: المملكة العربية السعودية وإيران وإسرائيل. ففي الوقت الذي تنطلق فيه السعودية مما يُحسّ منه أنه "وصاية أبوية"، في محاولة لفرض خياراتها السياسية على قطر، حافظت الأخيرة على

للسلطة التنفيذية في قراراتها" (ص 54). ولكنه يغفل الإشارة إلى أن ثلث أعضاء المجلس معينون. وقد أقر الدستور الدائم لدولة قطر للعام 2004 إجراء انتخابات مجلس الشورى.⁽¹⁾ وقد حُدد موعد إجرائها في تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

تؤكد المادة الأولى من الدستور على أن قطر دولة ذات نظام ديمقراطي، غير أن "خطاب الديمقراطية" هو تعبير دبلوماسي موجه إلى الخارج، فضلاً عن دوره في طمأنة الداخل. تقابل ذلك "شريعة ذات طابع شعبي"، تعززها ما يعيشه القطريون من حالة الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، المتمثلين بأعلى نسبة دخل فردي في العالم، وخدمات طبابة وتعليم مجانية للمواطنين القطريين، وهو ما كان دائماً ضمن أولويات صانع القرار القطري. وقد تجلى هذا في الأزمة الخليجية (2017-2021)، التي انتشرت فيها الشعارات والرموز الوطنية، فضلاً عن حملات تشجيع شراء المنتجات المحلية.⁽²⁾

وفي الخلاصة، تفسر هذه المعطيات (الشريعة الشعبية التي تملكها الأسرة الحاكمة، والاستقرار الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المجتمع القطري، مع وجود انتخابات بلدية تجري كل 4 سنوات منذ عام 1999) ألا تكون الديمقراطية مطلباً أساسياً لدى المواطن القطري، حيث تتناقض المطالب الديمقراطية (وإن لم تكن معدومة) أمام نوع من الرضا عن الحاكم والسياسات التي تنتج ظروفًا معيشية وأوضاعاً اقتصادية مريحة.

2. أعتقد أن ثمة حاجة إلى تحديد دقيق لحدود القوة القطرية إقليمياً، فمع تنامي قوة هذه الدولة، مقابل الانخفاض النسبي للدور السعودي، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار موقع قطر الجغرافي وما يحتمه عليها، فهي لا تملك حدوداً بريّة سوى مع السعودية، وليس لديها قوة عسكرية تضاوي جاراتها، أو ثقل سكاني ينافسها.

3. مع أننا نسلّم مع المؤلف بأن قاعدة العديد، وهي أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، هي صمام أمان وضمّان لأمن قطر، وقد شمل الاتفاق القطري - الأميركي التزاماً أميركياً صريحاً "بالدفاع عن أمن قطر والمحافظة على استقرارها

الحرب الباردة الخليجية - الإيرانية، وإيمانها بأهمية قبول الاختلاف بين ضفتي الخليج وعدم النظر إليه بوصفه خطراً أو تهديداً.

يختتم المؤلف كتابه بالتأكيد على القوة الناعمة والثقافة القطريتين باعتبارهما رهانات استراتيجية أكثر تأثيراً من الاقتصاد التقليدي والوسائل العسكرية أحياناً، وهما ما سيضمن لقطر المقاومة والازدهار والرفاهية إذا ما استمرت في التمسك بهما.

قراءة نقدية في أطروحات الكتاب

بسلاسة في اللغة وتسلسل واضح في تقديم الأفكار، يقدم لنا المخ قراءة ممنهجة ووصفاً وافياً مع تحليل عميق للسياسة الخارجية القطرية، معتمداً في ذلك أسلوباً يجمع بين البساطة وسهولة التعبير من جهة، والعمق وقوة السبك من جهة أخرى، الأمر الذي يتجلى واضحاً في تقسيم الأفكار وتبويبها، مروراً بتقدمه أرضية متينة تأسيسية توثيقية لنشأة دولة قطر وسمات هذا البلد الديموغرافية وتموضعاته الجيوسياسية، وصولاً إلى تعمقه في دراسة سياسات قطر الخارجية ومركزاتها الاقتصادية والسياسية، ليقدم للقارئ عرضاً متسلسلاً للأحداث ودلالاتها، وأمط السياسة التي جعلت من قطر محوراً في المنطقة.

يظهر بوضوح، إذًا، أن المخ قدّم للمكتبة السياسية كتاباً مرجعياً لكل باحث ينبغي بناء فهم شامل وعميق لنشأة قطر وسياساتها الخارجية، غير أن قراءة نقدية للكتاب تجعلنا نتوقف عند نقاط أربع:

1. على الرغم من أن الكاتب يُظهر انحيازاً ضمنياً نحو قطر، لم يصره ذلك عن الالتزام الواضح بعرض ما لقطر وما عليها، ولم ينزلق إلى حجب الحقيقة أو أجزاء منها، أيًا كان اتجاهها أو تأثيرها؛ فزاه في أكثر من موضع يعرض الجوانب المتعارضة ووجهات النظر المتباينة بغض النظر عما إذا كانت هذه الأحداث التي يعرضها تخدم الصورة الأمثل لقطر وصناع القرار فيها، ومن ذلك عرضه الموضوعي لتاريخ نشأة الدولة ووصول أسرة آل ثاني إلى الحكم، أو حديثه عن فشل بعض مساعي قطر في الوساطات بين الدول، مثلما حدث مع اليمن وفلسطين ودارفور.

وفي حديثه عن البنى المؤسساتية للدولة مثلاً، ودستور البلاد الدائم، ونظرة دولة قطر إلى المبدأ الديمقراطي، يشير المخ إلى أهمية مجلس الشورى بوصفه إحدى مؤسسات التمثيل الشعبي الذي ينص الدستور على أن ثلثي أعضائه (30 من أصل 45 عضواً) يُنتخبون بالاقتراع العام، ويؤكد أهمية هذه التجربة التشريعية الحديثة الولادة "ليصبح مجلس الشورى مجلساً تشريعياً شريكاً

1 "إصدار الدستور الدائم لدولة قطر"، الميزان: البوابة القانونية القطرية، 2004/6/8، شوهد في 2021/11/24، في: <https://bit.ly/2T2PMkr>

2 Justin Gengler, "Society and State in Post-Blockade Qatar: Lessons for the Arab Gulf Region," *Journal of Arabian Studies* 10, no. 2 (2020), pp. 238-255.

التي يمكن لدولة صغيرة أن تؤديها رغم عقبات الجغرافيا والديموغرافيا. لا يغطي الكتاب كل نواحي الدبلوماسية القطرية، وليس من العقلانية أن نتوقع منه ذلك، ولكنه يتيح فهمًا مفصلاً بلغة بسيطة للحالة القطرية، ويعطي دراسة الحالة هذه حقها من الفحص والشرح والتحليل.

المراجع

العربية

"إصدار الدستور الدائم لدولة قطر". الميزان: البوابة القانونية القطرية. 2004/6/8. في: <https://bit.ly/2T2PMkr>

الأجنبية

Gengler, Justin. "Society and State in Post-Blockade Qatar: Lessons for the Arab Gulf Region." *Journal of Arabian Studies*. vol. 10, no. 2 (2020).

Khatib, Lina. "Qatar's Foreign Policy: The Limits of Pragmatism." *International Affairs*. vol. 89, no. 2 (March 2013).

السياسي" (ص 140)، نشير إلى أن الولايات المتحدة استعملت هذه القاعدة مركزاً عسكرياً استراتيجياً ضد دول لم تكن قطر على عدا معها، ومن ذلك حروبها ضد العراق وأفغانستان.

4. يشير المؤلف إلى أن إحدى أهم ركائز السياسة الخارجية القطرية هي انتزاع الاعتراف بها لاعباً أساسياً على الساحة الإقليمية، وترسيخ ذلك من خلال الوساطات التي قادتها قطر، ويتطرق أيضاً إلى مساعيها في اليمن ولبنان وفلسطين ودارفور والقرن الأفريقي، التي أرست مكانة قطر الريادية في المنطقة، ولكنه لا يأتي على ذكر المفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة وحركة طالبان برعاية الدوحة، رغم أنه حدث مهم في السياسة الخارجية القطرية يخدم فكرته ويدل على الدور الفاعل للدبلوماسية القطرية. فهذه المفاوضات التي بدأت عام 2010 عبر مبادرة قطرية بفتح مكتب لطالبان في الدوحة⁽³⁾، أفضت إلى توقيع الطرفين اتفاقيةً تنص على سحب الولايات المتحدة قواتها العسكرية من أفغانستان في شباط/ فبراير 2020⁽⁴⁾، قامت الولايات المتحدة الأمريكية على إثرها بإجلاء جنودها وسحب آخر جندي لها من أفغانستان في 30 آب/ أغسطس 2021 بعد 20 عاماً من الحرب. وتضاف مبادرة الوساطة هذه بين الولايات المتحدة وطالبان إلى إنجازات السياسة القطرية الخارجية، ليس لإدارتها وساطةً تشكل أميركا أحد أطرافها فحسب، بل لأن هذه الوساطة أنهت "أطول حربٍ في تاريخ أميركا" على حد قول الرئيس الأميركي جو بايدن⁽⁵⁾. وتعدّى الدور القطري مسألة المفاوضات مع أميركا لتعزيز مرجعية قطر الدولة في القضية الأفغانية والتعامل مع حكومة طالبان، ويستدل على ذلك برعاية الحكومة القطرية اجتماعات بين وفد من الحكومة الأفغانية المؤقتة ونظرائها من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، وممثلين عن الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، ما يؤكد أهمية الدور الذي تؤديه قطر ونجاح دبلوماسيتها الخارجية.

لعل القيمة المضافة الأهم للكتاب هي شمولية الأفكار التي يطرحها، والتي يبينها على أساس صلب يتيح للقارئ فهم المسار التاريخي الذي جعل قطر تحظى بوضعها ودورها الراهن. وانطلاقاً من ذلك، يمكن اعتبار هذا الكتاب مرجعاً مهماً لكل مهتم بالسياسة (الخارجية) القطرية أو بالأدوار السياسية

3 Lina Khatib, "Qatar's Foreign Policy: The Limits of Pragmatism," *International Affairs*, vol. 89, no. 2 (March 2013), pp. 417-431.

4 "جو بايدن يقول إن الوقت حان لإنهاء الحرب في أفغانستان"، بي بي سي عربي، <https://bbc.in/3cNx9us>، شوهده في 2021/11/24، في: <https://bbc.in/3cNx9us>

5 المرجع نفسه.